

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية
وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

فهرس

صفحة

-	تقرير مدقق الحسابات المستقل
١	قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
٢	قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
٣	قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
٤	قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
١٣-٥	إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة مجلس الإدارة المحترمين
مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لمؤسسة ضمان الودائع (شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري)، والمكونة من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية.

نحن مستقلون عن المؤسسة وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، بالإضافة لإلتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى، وفقاً لهذه المتطلبات.

في إعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتمد عليه عند إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرارية والإفصاح، عندما ينطبق ذلك عن أمور تتعلق بالإستمرارية وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم توجد نية لدى الإدارة بتصفية المؤسسة أو إيقاف أعمالها أو عدم وجود بديل واقعي غير ذلك.

الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواءً كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد، إن التحريفات يمكن أن تنشأ عن الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي ويمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء أكانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق ملائمة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، كما أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريفات، أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
 - الإستنتاج عن مدى ملائمة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الشركة على الإستمرارية كمنشأة مستمرة. فإذا إستنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فنحن مطالبون أن نلفت الإنتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الشركة عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.
- لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية تم تحديدها خلال تدقيقنا.

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية

محمد الأزرق
(إجازة رقم ١٠٠٠)
عمان في ٢٣ آذار ٢٠١٧

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

2015	2016	إيضاحات	الموجودات
دينار أردني	دينار أردني		الموجودات المتداولة
710.662	10.516.789		حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني
7.014.600	7.402.987		فوائد إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق مستحقة وغير مقبوضة
6.819	6.844		أرصدة مدينة أخرى
111.091.450	142.284.320	4	إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق - الجزء المتداول
118.823.531	160.210.940		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة
916.297	930.798	3	تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين
416.900.000	450.804.051	4	إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
3.882.827	3.877.127	5	ممتلكات ومعدات
421.699.124	455.611.976		مجموع الموجودات غير المتداولة
540.522.655	615.822.916		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
41.888	104.346	6	أرصدة دائنة أخرى
			حقوق الملكية
3.300.000	3.300.000	7	رأس المال
537.180.767	612.418.570	8	الإحتياطيات
540.480.767	615.718.570		مجموع حقوق الملكية
540.522.655	615.822.916		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

2015	2016	إيضاحات	الإيرادات
دينار أردني	دينار أردني		رسوم إشترك
45.833.807	49.277.237	9	فوائد إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
29.292.124	27.129.954		عوائد تمويل الإسكان الممنوحة
11.716	15.264		فوائد القروض الممنوحة
4.439	4.581		أخرى
-	1.350		مجموع الإيرادات
75.142.086	76.428.386		مصاريف إدارية
(1.060.866)	(1.190.583)	10	الفائض
74.081.220	75.237.803		

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

الإجمالي	الإحتياطيات	رأس المال	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
466.399.547	463.099.547	3.300.000	رصيد 1 كانون الثاني 2015
74.081.220	74.081.220	-	الفائض
540.480.767	537.180.767	3.300.000	رصيد 31 كانون الأول 2015
75.237.803	75.237.803	-	الفائض
615.718.570	612.418.570	3.300.000	رصيد 31 كانون الأول 2016

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

2015	2016	
دينار أردني	دينار أردني	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
74.081.220	75.237.803	الفائض
		تعديلات لـ :
134.120	124.587	إستهلاكات
6	-	خسائر إستبعاد ممتلكات ومعدات
(29.292.124)	(27.129.954)	إيرادات الفوائد
		التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(1.016)	(25)	أرصدة مدينة أخرى
9.463	62.458	أرصدة دائنة أخرى
44.931.669	48.294.869	صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
(74.191.450)	(65.096.921)	إستثمارات في سندات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
5.561	(14.501)	تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين
29.558.498	26.741.567	فوائد مقبوضة
(6.827)	(118.887)	شراء ممتلكات ومعدات
(44.634.218)	(38.488.742)	صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية
297.451	9.806.127	صافي التغير في النقد والنقد المعادل
413.211	710.662	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
710.662	10.516.789	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول القوائم المالية

١. الوضع القانوني والنشاط

- تأسست المؤسسة بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٠ كشخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري بموجب قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠.
- تهدف المؤسسة إلى حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للإدخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك يتقرر تصفيته وفقاً للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها إلى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.
- لا تعتبر ضمن الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما يلي:
 - ودائع الحكومة.
 - ودائع ما بين البنوك.
 - التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.
- تضمن المؤسسة فقط الودائع بالدينار الأردني بما لا يتجاوز خمسين ألف دينار للمودع الواحد في كل بنك عضو، وتمثل البنوك الأعضاء في المؤسسة في جميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة بإستثناء ما يلي:
 - فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة.
 - البنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة إلا إذا قرر أي منها الإنضمام إلى المؤسسة لضمان الودائع لديه.
 - كما وتضمن المؤسسة الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام هذا القانون.
 - تتكون مصادر المال للمؤسسة مما يلي:
 - رسوم الاشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك إلى المؤسسة.
 - عوائد إستثمارات أموال المؤسسة.
 - أي قروض تحصل عليها المؤسسة بمقتضى أحكام القانون.
 - أي منح مالية تقدم للمؤسسة بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وفي حال كانت هذه المنح مقدمة من جهات غير أردنية يجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء.

٢. أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة

الإطار العام لإعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية إستناداً إلى طريقة التكلفة التاريخية.

العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

إستخدام التقديرات

- عند إعداد القوائم المالية تقوم الإدارة بإجتهادات وتقديرات وإفتراسات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
- يتم الإعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات القادمة التي تتأثر بذلك التغيير.
- إن الأمثلة حول إستخدام التقديرات هي الديون المشكوك في تحصيلها والمعدومة، الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للإستهلاك، المخصصات، وأية قضايا مقامة ضد المنشأة.

– الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجوداً مالياً لمنشأة والتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

– الموجودات المالية

- الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:
 - أ. نقد، أو
 - ب. أدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى، أو
 - ج. حق تعاقدية لإستلام نقد أو موجود مالي آخر من منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون إيجابية للمنشأة، أو
 - د. عقد من الممكن أو ستم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
- يتم قياس الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها، في حالة الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى إمتلاك الموجود المالي.
- بعد الإعراف المبدئي، يتم قياس جميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس كل مما يلي:
 - أ. نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية؛ و
 - ب. خصائص التدفق النقدي التعاقدية للموجود المالي.
- يتم قياس الموجود المالي بالتكلفة المطفأة إذا تحقق الشرطان التاليان:
 - أ. تم الإحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الإحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
 - ب. ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة.
- يتم الإعراف بالربح أو الخسارة من الموجود المالي المقاس بالقيمة العادلة والذي لا يكون جزءاً من علاقة تحوط من ضمن الربح أو الخسارة ما لم يعتبر الموجود المالي إستثمار في أداة حق ملكية وإختارت المنشأة عرض أرباح وخسائر الإستثمار ضمن الدخل الشامل الأخر.

النقد والنقد المعادل

- تشمل النقدية الحساب الجاري لدى البنك المركزي الأردني.
- النقد المعادل هو إستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة الجاهزة للتحويل إلى مبالغ معلومة من النقد، والتي لا تكون معرضة لمخاطر هامة من تغير القيمة.

القروض الممنوحة

- يمنح قرض/تمويل الإسكان لأي من الأغراض التالية:
 - لبناء سكن داخل المملكة على أرض يملكها بالكامل أو على سطح بناء يمتلكه لهذا الغرض .
 - لشراء بيت أو شقة داخل المملكة.
 - لشراء أرض وإقامة بيت سكن عليها داخل المملكة.
 - لشراء حصة شريك له بالأرض أو العقار لغاية التملك الكامل للأرض أو العقار ويستثنى من ذلك شراء حصة الزوج أو الزوجة.
 - لصيانة بيت يملكه أو إضافة أي أجزاء إليه أو إجراء أي تحسينات عليه.
 - لتسديد أي دين مصرفي أو دين ترتب عليه من أي جهة عامة شريطة أن يكون هذا الدين قد منح لأي غرض من الأغراض المنصوص عليها في هذه الفقرة.
- يجب أن يسدد القرض وفوائده/التمويل في مدة لا تتجاوز الثلاثين سنة من تاريخ منحه، شريطة أن لا يتجاوز عمر الموظف عن سبعين سنة في نهاية هذه المدة.

تدني قيمة الموجودات المالية

- يتم تقييم الموجودات المالية، خارج إطار الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالبحث عن مؤشرات إنخفاض القيمة في كل تاريخ نهاية سنة.
- تخفض القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بقيمة خسائر التدني مباشرة لجميع الموجودات المالية. ويتم الإعتراف بخسارة التدني من ضمن الخسائر.

الممتلكات والمعدات

- يتم الإعتراف مبدئياً بالممتلكات والمعدات بالتكلفة التي تمثل سعر الشراء مضافاً إليه أي تكاليف أخرى تم تحميلها على نقل الممتلكات والمعدات إلى الموقع وتحقيق الشروط اللازمة لها لتعمل بالطريقة التي ترغبها الإدارة.
- بعد الإعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة، أما الأراضي فلا تستهلك.
- يتم الإعتراف بالإستهلاك في كل فترة كمصروف. ويتم إحتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع إستهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة لهذه الموجودات خلال العمر الإنتاجي لها بإستخدام النسب السنوية التالية:

الفئة	نسبة الإستهلاك
مبنى	3%
أجهزة حاسوب واتصالات	10-25
أثاث وديكورات	10-15
سيارات	15

- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغيير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء إختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغييرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للإسترداد. وفي حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم إحتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
- عند أي إستبعاد لاحق للممتلكات أو المعدات فإنه يتم الإعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الإستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات أو المعدات في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.
- يتم تحميل المبالغ التي تدفع لإنشاء الممتلكات أو المعدات بداية إلى حساب مشاريع قيد التنفيذ وعندما يصبح المشروع جاهزاً للإستخدام يتم نقله إلى البند الخاص به من ضمن الممتلكات والمعدات.

تدني قيمة الموجودات

- في تاريخ كل قائمة مركز مالي، تقوم الإدارة بمراجعة القيمة التي تظهر بها الموجودات في قائمة المركز المالي، لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات.
- في حالة ظهور أي مؤشرات تدني، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة التدني، وهي القيمة التي تتجاوز بها القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي قيمته القابلة للإسترداد. وتمثل القيمة القابلة للإسترداد قيمة الموجود العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة المنفعة في الموجود أيهما أكبر. القيمة العادلة للموجود هي القيمة التي من الممكن تبادل الموجود عندها ما بين أطراف على علم وراغبة بالتفاوض على أساس تجاري. وقيمة المنفعة في الموجود هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تولدها من الموجود.
- يتم الإعتراف بخسارة التدني مباشرة من ضمن الخسائر.
- عند عكس خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم زيادة القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بالقيمة المعدلة التقديرية للقيمة القابلة للإسترداد بحيث لا تزيد قيمة الزيادة نتيجة عكس خسارة التدني عن قيمة التكلفة التاريخية المستهلكة في حالة عدم الإعتراف بالتدني في السنوات السابقة. ويتم الإعتراف بعكس خسارة التدني مباشرة من ضمن الربح.

– الإعراف بالإيرادات

تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المالي المستلم أو المستحق القبض.

تقديم الخدمات

- يتم الإعراف بالإيراد الناتج من عقد تقديم الخدمة بالرجوع إلى نسبة إنجاز العملية في تاريخ قائمة المركز المالي.
- من الممكن قياس نتيجة العملية بطريقة موثوقة عند إستيفاء الشروط التالية:
- إمكانية قياس مبلغ الإيراد بصورة موثوقة.
- احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعملية إلى المنشأة.

إيرادات الفوائد

يستحق إيراد الفائدة على أساس الزمن وبالرجوع إلى المبلغ الأصلي القائم وسعر الفائدة الفعّال المستخدم.

٣. تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين

فيما يلي بيان حركة تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين خلال السنة:

2015	2016	
دينار أردني	دينار أردني	
921.858	916.297	رصيد التمويل والقروض بداية السنة
56.834	81.772	قيمة التمويل والقروض الممنوحة خلال السنة
4.439	4.581	الفوائد المضافة على رصيد القروض خلال السنة
11.716	15.264	مراجعة إسلامية
(78.550)	(87.116)	قيمة تحصيلات التمويل والقروض خلال السنة
916.297	930.798	رصيد التمويل والقروض نهاية السنة

٤. إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

المجموع		الجزء غير المتداول							الجزء المتداول		
2015	2016	المجموع	20126	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	سندات خزينة
510.000.000	567.304.051	445.704.051	20.000.000	15.000.000	15.000.000	81.500.000	51.300.000	117.604.051	145.300.000	121.600.000	
4.891.450	15.684.320	15.684.320	أذونات خزينة
13.100.000	10.100.000	5.100.000	.	.	.	3.000.000	.	.	2.100.000	5.000.000	سندات مؤسسات عامة
527.991.450	593.088.371	450.804.051	20.000.000	15.000.000	15.000.000	84.500.000	51.300.000	117.604.051	147.400.000	142.284.320	

- يتراوح معدل أسعار الفائدة على السندات بين ٢,٤٠٩% - ٧,٧٠٣% سنويا لعام ٢٠١٦ (بين ٢,٤٠٩% و ٨,٦% لعام ٢٠١٥).
- يتراوح معدل العائد السنوي على أذونات الخزينة بين ٢,٠٧٥% - ٢,٤٦٢% لعام ٢٠١٦.

٥. ممتلكات ومعدات

المجموع	مشاريع تحت التنفيذ	سيارات	أثاث وديكورات	أجهزة حاسوب واتصالات	مبنى	أرض	2016	
							دينار أردني	دينار أردني
								الكلفة
5.204.344	-	57.657	183.999	116.079	3.689.559	1.157.050		الرصيد في بداية السنة
118.887	68.091	-	238	6.334	44.224	-		إضافات
5.323.231	68.091	57.657	184.237	122.413	3.733.783	1.157.050		الرصيد في نهاية السنة
								الإستهلاك المتراكم
1.321.517	-	57.655	173.869	104.242	985.751	-		الرصيد في بداية السنة
124.587	-	-	9.263	4.622	110.702	-		إستهلاكات
1.446.104	-	57.655	183.132	108.864	1.096.453	-		الرصيد في نهاية السنة
3.877.127	68.091	2	1.105	13.549	2.637.330	1.157.050		الصافي
								2015
								الكلفة
5.202.022	-	57.657	183.999	113.757	3.689.559	1.157.050		الرصيد في بداية السنة
6.827	-	-	-	6.827	-	-		إضافات
(4.505)	-	-	-	(4.505)	-	-		إستبعادات
5.204.344	-	57.657	183.999	116.079	3.689.559	1.157.050		الرصيد في نهاية السنة
								الإستهلاك المتراكم
1.191.896	-	56.680	156.215	103.937	875.064	-		الرصيد في بداية السنة
134.120	-	975	17.654	4.804	110.687	-		إستهلاكات
(4.499)	-	-	-	(4.499)	-	-		إستبعادات
1.321.517	-	57.655	173.869	104.242	985.751	-		الرصيد في نهاية السنة
3.882.827	-	2	10.130	11.837	2.703.808	1.157.050		الصافي

٦. أرصدة دائنة أخرى

2015	2016	
دينار أردني	دينار أردني	أمانات
2.412	69.129	
38.072	34.917	مصاريف مستحقة الدفع
1.404	300	تأمينات نقدية
41.888	104.346	الصافي

٧. رأس المال

2015	2016	
دينار أردني	دينار أردني	دفعة من الحكومة
1.000.000	1.000.000	
2.300.000	2.300.000	رسم تأسيس غير مسترد (*)
3.300.000	3.300.000	المجموع

(*) يتم أخذ مبلغ رسم تأسيس غير مسترد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك مساهم في المؤسسة.

٨. الإحتياطيات

- وفقاً لمتطلبات المواد ١٨ و ١٩ من قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ فإن على المؤسسة أن:
- تعمل على تكوين إحتياطيات لها ليلبغ حدها ما نسبته ٣% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون ويجوز لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة أن يقرر زيادة الحد المقرر لإحتياطيات المؤسسة وإذا لم تصل إحتياطيات المؤسسة خلال مدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون إلى حدها المقرر أو إذا نقصت إحتياطياتها عن هذا الحد بعد أن تكون قد بلغت أو إذا تقرر تصفية أحد البنوك قبل أن تصل إحتياطيات المؤسسة إلى حدها المذكور، يجوز للمجلس زيادة رسم الإشتراك السنوي للبنوك إلى ما لا يتجاوز ضعف الرسم السنوي للبنوك المقرر في القانون.
 - إذا تجاوزت إحتياطيات المؤسسة حدها المقرر في القانون، للمجلس أن يخفض رسم الإشتراك السنوي أو يعفي البنوك منه لسنة واحدة أو أكثر حسب مقتضى الحال.

٩. رسوم الإشتراك

- تستوفي المؤسسة رسم إشتراك سنوي من البنوك بنسبة إثنان ونصف بالألف من مجموع الودائع الموجودة لدى البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون بإستثناء الودائع التالية:
- ودائع الحكومة.
 - ودائع ما بين البنوك.
 - التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

١٠. مصاريف إدارية

2015	2016	
دينار أردني	دينار أردني	
444.002	511.184	رواتب وأجور وملحقاتها
107.295	160.052	تعويض نهاية الخدمة
134.120	124.587	إستهلاكات
74.861	78.806	مياه وكهرباء
46.177	50.578	مساهمة المؤسسة في الضمان الإجتماعي
48.146	50.404	تأمين صحي وعلاجات طبية
35.243	37.188	مساهمة المؤسسة في صندوق الإيداع
19.713	22.622	إشتراكات
18.370	20.053	أمن وحماية
18.593	18.574	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
14.800	15.000	أتعاب مهنية
14.054	14.111	نظافة
8.954	13.988	تدريب
12.883	13.214	صيانة
14.833	12.647	حملة إعلامية
7.491	8.984	تأمين
5.679	6.894	مساهمة المؤسسة في لجنة النشاط الإجتماعي
9.854	6.296	محروقات
4.629	5.760	رسوم ورخص حكومية
5.784	4.258	سفر وتنقلات
2.034	3.975	قرطاسية ومطبوعات
2.947	3.576	ضيافة
3.633	3.159	إتصالات
2.501	2.929	إعلانات
686	1.744	متفرقة
3.584	-	مؤتمرات
1.060.866	1.190.583	المجموع

١١. إدارة المخاطر

أ. مخاطر رأس المال (حقوق الملكية)

يتم التحكم بالإحتياطيات والفائض المحتفظ به لضمان إستمرارية الأعمال وزيادة العوائد من خلال تحقيق التوازن الأمثل بين حقوق الملكية والديون.

ب. مخاطر سعر الصرف

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.
- تنشأ مخاطر سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملة الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.
- تتم إدارة هذه المخاطر عن طريق إجراءات خاصة بأسعار الصرف الأجنبي.
- إن المنشأة غير معرضة لمخاطر سعر الصرف.

ج. مخاطر سعر الفائدة

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.
- تنشأ مخاطر سعر الفائدة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات بأسعار الفائدة السوقية الناتجة عن عمليات الإيداع في البنوك.
- تتم إدارة المخاطر عن طريق المحافظة على الجمع ما بين أرصدة أسعار الفائدة المتقلبة والثابتة خلال السنة المالية بطريقة ملائمة.

د. مخاطر السعر الأخرى

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (باستثناء تلك الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.
- تنشأ مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر السعر الأخرى.

هـ. مخاطر الائتمان

- هي المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة المالية من القيام بتنفيذ إلتزاماته.
- يتم مراقبة معدلات الائتمان بانتظام للجهات المدينة وحجم المعاملات مع هذه الجهات خلال السنة.
- يتم تقييم الائتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع والظروف الاقتصادية للجهة المدينة.
- تمثل القيم التي تظهر بها الموجودات المالية في القوائم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ بعين الإعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر الائتمان.

و. مخاطر السيولة

- هي مخاطر عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.
- تتم إدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.
- يوضح الجدول التالي تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في ٣١ كانون أول:

سنة واحدة فأكثر		أقل من سنة		الوصف
2015	2016	2015	2016	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
				الموجودات المالية:
-	-	710.662	10.516.789	حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني
-	-	7.014.600	7.402.987	فوائد إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
-	-	1.885	865	مستحقة وغير مقبوضة
916.297	930.798	-	-	أرصدة مدينة أخرى
416.900.000	450.804.051	111.091.450	142.284.320	تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين
				إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
417.816.297	451.734.849	118.818.597	160.204.961	المجموع
				المطلوبات المالية:
-	-	41.888	104.346	أرصدة دائنة أخرى
-	-	41.888	104.346	المجموع

- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر السيولة.

١٢. معايير وتفسيرات أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد

لغاية تاريخ القوائم المالية، تم إصدار المعايير والتفسيرات التالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي لم تصبح سارية المفعول بعد:

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) - جديد	الأدوات المالية.	١ كانون ثاني ٢٠١٨ أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٥) - جديد	إيرادات العقود الموقعة مع العملاء.	١ كانون ثاني ٢٠١٨ أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) - جديد "عقود الإيجار"	الإعتراف بجميع عقود الإيجار في قائمة المركز المالي دون أن يكون هناك تمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية.	١ كانون ثاني ٢٠١٩ أو بعد
معيار المحاسبة الدولي (٧) "التدفقات النقدية" - تعديلات	إفصاحات إضافية تمكن مستخدمي القوائم المالية تقييم التغيرات في المطلوبات الناشئة عن العمليات المالية	١ كانون ثاني ٢٠١٧ أو بعد
معيار المحاسبة الدولي (١٢) - تعديلات	الإعتراف بأصل ضريبي مؤجل عن الخسائر غير المتحققة	١ كانون ثاني ٢٠١٧ أو بعد

وباعتقاد الإدارة لا يمكن أن يكون لتبني هذه المعايير وتفسيراتها في الفترات الحالية أو المستقبلية أثر جوهري على القوائم المالية.

١٣. إعادة التصنيف

تم إعادة تصنيف أرصدة ٢٠١٥ لجعلها تتطابق مع التصنيف المستخدم في ٢٠١٦.